

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١١٧

الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد لامبيرتيني	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)،
٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/982)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبدئية

الرجاء إعادة التدوير



1740285 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

(٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)

(S/2017/982)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/982

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): أصدرنا الأسبوع

الماضي استعراض الأمم المتحدة العام للاحتياجات الإنسانية

في سورية لعام ٢٠١٨. يحدد الاستعراض ملامح استمرار محنة

الشعب السوري بعد نحو سبع سنوات من النزاع. هناك نحو

١٣,١ مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية

والحماية. وما يربو على ٥,٦ ملايين شخص في حاجة ماسة.

لا تزال سورية تشكل أكبر أزمة تشرد وأكثرها تأثيرا في العالم

في ظل تشريد نصف السوريين من ديارهم. وقد تشرد أكثر من

٦ ٥٠٠ شخص في المتوسط يوميا في الأشهر التسعة الأولى من

عام ٢٠١٧ بينما عاد نحو ٢ ٥٠٠ شخص إلى ديارهم.

ولا تزال الأزمة تمس الفئات الضعيفة بشدة. وتشير

التقديرات إلى أن ١,٧٥ مليون طفل أو طفل واحد تقريبا من

بين كل ثلاثة أطفال منقطعون عن الدراسة. وقد تضررت ثلث

المدارس أو دمرت. وأقل من نصف المرافق الصحية في سورية

يعمل بشكل كامل الأمر الذي يؤدي إلى آلاف الوفيات التي

يمكن منعها جراء الإصابة أو المرض. وحوالي ٣ ملايين شخص

ما زالوا يعيشون في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول

إليها في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك قرابة ٤٢٠ ٠٠٠ في

عشر مناطق محاصرة. الغالبية العظمى منهم - ٩٤ في المائة -

في الغوطة الشرقية. وال ٦ في المائة المتبقية في الفوعة وكفريا في

محافظة إدلب وفي اليرموك في دمشق.

أود أن أتطرق أولا إلى مسائل محددة مثيرة للقلق، ومن ثم

سأطلع المجلس على إيصال المساعدات الإنسانية.

لقد احتدم القتال في الغوطة الشرقية ودمشق. وأفادت

تقارير منظمة الصحة العالمية أنه في الفترة من ١٤ إلى ١٧

تشرين الثاني/نوفمبر قتل ٨٤ شخصا وأصيب ٦٥٩ آخرين

بجروح، من بينهم مئات النساء والأطفال. وفي وقت سابق

من هذا الأسبوع، أفادت تقارير بأن غارات جوية على دوما

ومناطق أخرى أسفرت عن وقوع المزيد من الوفيات في صفوف

المدنيين. وخلال الفترة نفسها، أفادت تقارير بإطلاق أكثر من

٢٠٠ قذيفة هاون وصاروخ على المناطق السكنية في دمشق،

بما أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى.

وفي هذا الصدد، ستكون الأنباء خلال اليومين الماضيين

عن وقف لإطلاق النار في الغوطة الشرقية هامة، إن كانت

حقيقية واستمرت. لكنني أشعر ببالغ القلق إزاء الأزمة الغذائية

في الغوطة الشرقية. بالرغم من الجهود المبذولة للوصول إليهم،

لم يتلق سوى ١٠٠ ٠٠٠ شخص من سكان يقدر عددهم

أنحاء الشمال الشرقي، بما في ذلك إلى مدينتي الرقة ودير الزور. وأسفر هذا حسب التقارير عن حوادث وصدمات ووفيات مع عودة المدنيين إلى مدينة الرقة. والقيود الجديدة المفروضة على وصول المساعدة الإنسانية وإيصالها في المنطقة الشمالية الشرقية تحد من عدد الأشخاص الذين تمكنا في السابق من الوصول إليهم بالمساعدات. ومنذ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، واجهت الأمم المتحدة سلسلة من العقوبات البيروقراطية التي تفرضها الأطراف في المنطقة. ونتيجة لذلك، تم تقليص إيصال المساعدات الإنسانية معظم الشهر الماضي. وقد حدث هذا في ظل استمرار زيادة الاحتياجات، مع انتقال ١٢٥ ٠٠٠ من المشردين شمالاً في محافظة دير الزور حتى الآن هذا الشهر.

ولا يزال ٣٠ ٠٠٠ من السوريين على الأقل عالقين في ظروف صعبة عند منطقة الجدار الرملي على طول الحدود السورية - الأردنية. وفي أعقاب الزيارة التي قمت بها إلى عمان الشهر الماضي، ما زلت آمل في أن نتمكن من إيجاد حل مستدام وفي الوقت نفسه إتاحة المساعدة الفورية المنقذة للحياة لهؤلاء الأشخاص.

ويساورني القلق أيضا إزاء تزايد التشرد في شمال غرب سورية. وقد نزح نحو ٧٠ ٠٠٠ إلى محافظة إدلب في الأسابيع الأخيرة في حين شرد أكثر من ٢٧ ٠٠٠ شخص داخل مختلف أنحاء المحافظة في الفترة نفسها. وكما فعلت في السابق، أكرر مناشدة الأمين العام جميع أطراف النزاع في سورية حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية على النحو المطلوب بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين.

وبالرغم من التحديات المستمرة المتأصلة في العمل في خضم نزاع عنيف تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدات المنقذة للأرواح إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء سورية شهريا. في أيلول/سبتمبر، كفلت الأمم المتحدة تلقي

ب ٤٠٠ ٠٠٠ في المناطق المحاصرة المساعدات الغذائية هذا العام، ويحصل هؤلاء الأشخاص على المساعدات مرة واحدة من حين لآخر. وإغلاق نقطة العبور الوحيدة في المنطقة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى جانب زيادة الغارات الجوية والهجمات البرية قد أدى إلى تدهور سريع للحالة. وتفيد تقارير برنامج الأغذية العالمي بأن المناطق الزراعية في الغوطة الشرقية يصعب الوصول إليها بسبب القتال ومنتجاتها منخفضة للغاية بسبب نقص المياه لأغراض الري. ويساورني أيضا بالغ القلق إزاء معاناة عدد متزايد من الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الذين يعانون من حالات طبية معقدة - يصل عددهم الآن إلى قرابة ٥٠٠ حالة - وبحاجة إلى الإجلاء الطبي العاجل.

وتشير الأدلة المتاحة إلى أن معدلات سوء التغذية الحاد فيما بين الأطفال في الغوطة الشرقية قد زاد بمقدار خمسة أمثال في الأشهر العشر الماضية. وقد شاهد هذا موظفو الأمم المتحدة مباشرة من خلال التقييمات التي أجريت أثناء القوافل التي توجهت إلى كفر بطنا ودوما على مدى الشهرين الماضيين. ويمكن الحيلولة دون وفيات الأطفال من سوء التغذية لو أدخلنا المزيد من قوافل المعونات وبشكل أكثر انتظاما. وقد أجريت مناقشات بناء بشأن هذا في موسكو وطهران الأسبوع الماضي، وآمل أن تسفر عن إحراز تقدم ملموس.

والحالة في شمال شرق سورية لا تزال أيضا تثير القلق، حيث يستمر القتال على طول نهر الفرات باتجاه الحدود مع العراق. ومنذ بداية الهجوم ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، أدت الغارات الجوية والاشتباكات إلى تشريد أكثر من ٤٣٦ ٠٠٠ شخص من محافظة الرقة ودخلها. وشرد ٣٥٠ ٠٠٠ شخص آخرون من محافظة دير الزور ودخلها منذ آب/أغسطس.

ولا يزال خطر المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة يعوق وصول المساعدات الإنسانية في جميع

في تشرين الثاني/نوفمبر، لم تدخل حتى الآن سوى أربع قوافل عبر خطوط التماس، دخلت قافلتان إلى ريف حمص الشمالي، وتصلان إلى ما يزيد قليلاً عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، وقافلتان دخلت إلى الغوطة الشرقية المحاصرة، ودوما، وناحية النشائية، في ريف دمشق، تصلان إلى ٢٨ ٠٠٠ شخص فقط. تخدم قافلة ناحية النشائية حوالي ٧ ٠٠٠ شخص، ولم تصل وجهتها إلا بالأمس، وفي محاولة ثانية، بعد أن اضطرت إلى العودة يوم الاثنين بسبب القتال. وتم الإبلاغ عن غارات جوية في المنطقة المجاورة، على الرغم من الضمانات الأمنية من جميع الأطراف.

استمر سحب المواد الطبية من القوافل. وكما قال الأمين العام، من الحيوي تحسين إمكانية وصول القوافل عبر خطوط التماس لضمان تحسين حالة المدنيين الشديدة التدهور، بمن فيهم الأطفال.

ثالثاً، تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الأشخاص الذين يعيشون في شمال غرب سورية وجنوبها من خلال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود. وفي هذا الشهر، تلقى حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص المساعدة الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بانتظام إيصال الأدوية واللوازم التعليمية وغيرها من المواد غير الغذائية عبر الحدود إلى مئات الآلاف من الأشخاص.

من الجدير بالذكر أن المساعدة التي تنقلها الأمم المتحدة عبر الحدود يجري فحصها والتحقق منها من قبل آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة الموجودة عند نقاط العبور الحدودية المعينة، باب الهوى وباب السلام والرمثا. ويجري فحص كل شاحنة للتأكد من أنها لا تحتوي إلا الإمدادات الإنسانية. ويقوم مراقبون تابعون لأطراف ثالثة تتعاقد معها الأمم المتحدة بالتأكد من الشحنات لدى وصولها إلى المستودعات داخل سوريا. ويفحصون المواد التي يجري إنزالها من الشاحنات ومقارنتها مع

٤,٣ ملايين شخص سلال الأغذية واستفادة ١,٧ مليون شخص من مساعدات المياه والصرف الصحي وتلقي ١,٧ مليون آخرون المساعدات الطبية.

وأود أن أطلع المجلس بإيجاز على تطورات عملية إيصال معونات الأمم المتحدة، أولاً إلى المناطق التي تسيطر عليها حكومة سورية؛ وثانياً، عبر خطوط النزاع؛ وثالثاً، عن طريق برنامج عبر الحدود.

لا يزال تقديم المساعدات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية يمثل أغلب استجابة الأمم المتحدة. في تشرين الأول/أكتوبر، جرى الوصول إلى نحو ٢,٨ ملايين شخص في هذه المناطق بالمساعدات الغذائية المقدمة من خلال حوالي ١ ٥٠٠ قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي. ووفرت منظمة الصحة العالمية العلاج لـ ١٢٣ ٠٠٠ مريض يعانون من حالات طبية. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مساعدات تغذية إلى ١٨٣ ٠٠٠ شخص. وقامت الوكالات الأخرى - بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - بتقديم كافة المساعدات المنقذة للحياة من خلال برامجها الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية.

ثانياً، لا تزال القوافل عبر خطوط التماس مقيدة بشدة. وفي المتوسط، يتلقى المعونة المقررة في خطط فترة كل شهرين ما يزيد قليلاً على ربع المستفيدين المخطط وصول المعونة إليهم. تلك الاستجابة المحدودة، على الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحكومة السورية بشأن خطط وصول المعونة كل شهرين، وإنشاء مناطق تهدئة، تشمل منطقتين رئيسيتين نحاول الوصول إليهما، وهما الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي.

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الوافية.

كما نفعل كل شهر، أود أن أنوه بما يقوم به موظفو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الشريكة في سوريا والبلدان المجاورة من عمل متواصل وما يقدمونه من تضحية، وما يتحلون به من شجاعة، فهم يعرضون حياتهم للخطر في كل يوم في محاولة منهم للتخفيف من وطأة الأوضاع المعيشية لملايين المدنيين السوريين.

للأسف، شهرا بعد شهر، يُعرض سيناريو سلمي، وبالأمر تلقينا أنباء طال انتظارها عن وقف إطلاق النار، ورفع الحصار ودخول المساعدات الإنسانية إلى منطقة الغوطة الشرقية. ووفقا للتقارير، فإن الظروف في تلك المنطقة بائسة بسبب المجاعة وسوء التغذية واستمرار القصف في الأيام الأخيرة، على الرغم من أنها إحدى مناطق تهدئة العنف في إطار عملية أستانا. ويحدونا الأمل في الإبقاء على الظروف التي جعلت ذلك الاتفاق ممكنا، ونأمل في عدم العودة إلى حالة من العنف المفرط والتدمير، لا في الغوطة الشرقية ولا في أي جزء من الأراضي السورية.

ذلك الإعلان الذي صدر في بداية الجولة الثامنة من المفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف، دليل على أننا نسير على الطريق الصحيح، أي أن أحد تدابير بناء الثقة يمكن أن يقرب بين المواقف من أجل مناقشة المسائل ذات الأهمية الكبيرة بصورة نهائية وإلى الأبد من أجل الانتقال السياسي في سوريا، من قبيل العملية الدستورية والدعوة إلى عقد انتخابات في المستقبل.

لم يبق لدينا ما نضيفه إلى ما قلناه فيما يتعلق بهذا النزاع ومعاونة الشعب السوري. ومع ذلك، نود أن نؤكد مجددا بعض الرسائل المهمة جدا بالنسبة لأوروغواي.

بيان الشحنة. ومن ثم يوجد رصد بعد التوزيع، بما في ذلك من جانب أطراف ثالثة مستقلة ويجري إدراج تعقيبات المجتمعات المحلية. إن مساعدة الأمم المتحدة عبر الحدود تخضع أيضا إلى آليات المساءلة العادية بين الجهات المانحة ووكالات الإيصال، ويتضمن ذلك أيضا نظاما للتحقق.

في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٧، كانت المساعدة في المتوسط تصل في كل شهر إلى أكثر من ٧٥٠.٠٠٠ شخص من خلال أنشطة الأمم المتحدة عبر الحدود. ومن الأساسي استمرار إيصال المساعدة لمن يحتاجون إليها.

من الواضح أن كل طريق من الطرق الثلاث التي تتبعها الأمم المتحدة لإيصال للمواد هامة جدا بالنسبة للشعب السوري، ويوجد تكامل بينها. كذلك لا تزال الاحتياجات كبيرة، ومن المهم المحافظة على جميع سبل الوصول. إن المدنيين المقيمين في المناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة، يتم الوصول إليهم بأعداد أكبر بكثير، وبدرجة أكبر من الاتساق مع دعم أكثر شمولا بكثير، من خلال العمليات العابرة للحدود، أي أكثر مما يصل من خلال عمليات عبور خطوط التماس. لهذا السبب، دعا الأمين العام إلى تحديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وكما أبلغت مجلس الأمن من قبل، فإنه من الجوهرى تحديد القرار لإنقاذ الأرواح.

أخيرا، أود أن أطلع المجلس بأنه في أعقاب المشاورات التي أجريتها مع السلطات، أعترم زيارة سوريا في أوائل كانون الثاني/يناير لتقييم الحالة ومناقشة الكيفية التي يمكننا بها تحسين تقديم المساعدة إلى من يحتاجون إليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

العدالة. وفي ذلك الصدد، نؤيد طلب الأمين العام أنطونيو غوتيريش إحالة الانتهاكات التي ارتُكبت في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونأمل أيضا مد يد التعاون الكامل إلى الآليات الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الأشد خطورة في الجمهورية العربية السورية ومحاكمتهم بموجب القانون الدولي، وهي آليات تشكلت في نهاية العام الماضي.

أما بخصوص عملية أستانا، فيجب التشديد عليها وعلى المبادرات الإقليمية الأخرى لتحقيق وقف الأعمال القتالية المحلية والتمكين من تحقيق انخفاض كبير في العنف. ومع ذلك، فإن استمرار الحكومة السورية وحلفائها في قصف الغوطة الشرقية يبين أنه لا تُحترم احتراماً كاملاً الأحكام التي أعلنت عنها البلدان الضامنة الثلاث في بداية أيار/مايو. وعلى الرغم من حدوث تطورات هامة، من الضروري ضمان الوصول غير المقيد للأمم المتحدة وللمعونة الإنسانية إلى تلك المناطق، بما في ذلك حرية حركة الدخول إلى تلك المناطق والخروج منها طوعاً، مما يعطي ضمانات بأنه يجري احترام المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

لقد تم تحديد الأولويات بوضوح في سوريا، أي يجب أن يتحقق الحل السياسي الذي ينهي حالة الحرب والبدء بعملية الانتقال السلمي في سوريا؛ ولا بد من توطيد وقف إطلاق النار حتى يتحقق وقف الأعمال القتالية في جميع الأراضي؛ ويجب رفع عمليات الحصار تلك. ولا بد من ضمان وصول المساعدات الإنسانية للملايين من الناس الذين ما زالوا يعتمدون على المساعدة من أجل البقاء.

وختاماً، ففي المرحلة المقبلة، التي نأمل ألا تكون مفردة البعد، سيغدو التعمير، والمصالحة الوطنية وعودة الملايين من المشردين داخلياً واللاجئين في بلدان ثالثة، أولوية ومساراً للعمل في المستقبل.

خلال العامين الماضيين، فإن أوروغواي، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، جعلت من حماية المدنيين والقانون الإنساني الدولي محور جهودها، فهي تعمل بدأب من أجل منع عرقلة وصول وتوزيع المعونة في جميع الأراضي السورية، بما في ذلك المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، من دون تمييز بين المناطق المحاصرة ومناطق القائمين بالحصار. ويساورنا القلق لأن وصول المساعدات الإنسانية ما برح يواجه صعوبات كبيرة في كل شهر. ويقتضي الأمر الوصول الفوري والمأمون وغير المعرقل لجميع المحتاجين في سورية. ونناشد البلدان ذات التأثير على السلطات السورية اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان وصول المعونة عن طريق التعاون الدائم والتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

بالنظر إلى الاحتياجات الملحة التي لا يزال يواجهها الشعب السوري، نعتقد أن من المهم للغاية أن يكون بوسع مجلس الأمن في الشهر المقبل تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) والقرارات اللاحقة للتمكين من دخول المعونة عبر الحدود من البلدان المجاورة. ونكرر أن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تمكين سكانها من الحصول على الغذاء والماء والأدوية والإمدادات للبقاء على قيد الحياة حتى ينتهي الصراع بصورة قطعية.

ما فتئنا نطلب باستمرار توفير الحماية والأمن للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بينما يضطلعون بمهامهم. وكما قلنا مرات عديدة من قبل، لا يجوز استهداف المدنيين؛ ولا يجوز استهداف المستشفيات. ولا بد من احترام المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع الصراعات. عندما تُنتهك هذه الحقوق، كما حدث مراراً وتكراراً وبشكل صارخ في سوريا، وعندما تُرتكب جرائم جسيمة جداً فإن ذلك يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، والخيار الوحيد هو إيجاد طريقة لمساءلة الأشخاص المسؤولين عن تلك الأفعال أمام

وفي هذا الصدد، نلاحظ - وفقاً لما ورد في تقرير الأمين العام (S/2017/982) - وجود متفجرات من مخلفات الحرب والألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة المرتجلة في الميدان. ونعتقد أن إزالة الألغام وتلك الأجهزة المتفجرة مهمة أساسية لضمان إيصال المساعدة الإنسانية وعودة أكثر من ٦ ملايين من المشردين داخليا الذين اقتلعوا من ديارهم منذ بداية النزاع.

وعلى نفس المنوال، ننظر بقلق إلى تقارير الهجمات غير النظامية والانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها أطراف النزاع خلال الفترة قيد الاستعراض، مما أدى إلى مقتل ما مجموعه ٦١ شخصا وإصابة ٢٣٨ بجروح. إن هذا الرقم الرهيب هو بالإضافة إلى حدوث أكثر من ٧ ٠٠٠ من الوفيات المسجلة حتى الآن هذا العام، وأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ قتل منذ بداية النزاع.

ونحن ندرك التعاون والتنسيق بين الحكومة السورية ومختلف وكالات المساعدة الإنسانية لتحسين إيصال المساعدات. وندعو إلى إدخال تحسينات من أجل تجنب العوائق الإدارية التي من شأنها أن تقوض أو تعرقل إيصال هذه المعونة.

ونعتقد أن من الملح أن تصل المعونة الإنسانية بسرعة للسكان الذين هم بأمرس الحاجة إليها. ومن ثم، فإننا نؤكد من جديد أن على أطراف النزاع، في إطار القانون الإنساني الدولي، التزام بضمان الوصول غير المشروط وغير المقيد للمساعدة الإنسانية. ويجب عليهم الحفاظ على الأمن والسلامة، وتجنب تحديد القوافل والعاملين في المجال الإنساني وضمان ألا تصبح مراكز الرعاية الطبية أهدافا عسكرية تحت أي ظرف من الظروف.

وفي هذا الصدد، واستنادا إلى تقرير الأمين العام، نعرب عن إدانتنا الشديدة لتدمير اللقاحات، جراء عمليات القصف الجوي، والتي كانت تهدف إلى مكافحة تفشي الحصبة وشلل الأطفال. ومن ناحية أخرى، نؤكد مجدداً أسمى آيات التقدير

السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تعرب بوليفيا عن تقديرها للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، ونود أن نؤكد له دعمنا الكامل في المهام الموكلة إليه.

وتثني بوليفيا على الإعلان المشترك الذي صدر عقب الدورة الأخيرة في أستانا المعقودة في يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، والذي أبرز التقدم المحرز في تنفيذ المناطق المشمولة بتخفيف التوتر، فضلاً عن الانخفاض الكبير في العنف على أرض الواقع، كنتيجة محددة للتدابير المتخذة لتعزيز الحفاظ على وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي بذلتها روسيا وإيران وتركيا بوصفها ضامنة للعملية، التي تكمل مفاوضات جنيف.

ومع ذلك، نشدد على أن إنشاء مناطق تخفيف التوتر وتحقيق الأمن ينبغي أن يكون تديراً مؤقتاً، قائماً على توافق الآراء بين الجهات الضامنة، وألا يقوض هذا بأية طريقة سيادة الجمهورية العربية السورية، واستقلالها، ووحدتها، وسلامة أراضيها.

ونود أيضاً أن ننوه بالعمل الهام الذي يضطلع به المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، سواء كضامن للأمن أثناء الإمداد بالمساعدة الإنسانية، وخلال إجلاء السكان من المدن التي تقع فيها مواجهات مسلحة. والدليل على ذلك هو حقيقة أنه منذ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أجرى ٦٨١ ١ عملية إنسانية.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على الإنجازات الهامة التي تحققت فيما يتعلق بالتحرير التدريجي للأراضي السورية من سيطرة تنظيم داعش. ونعتقد أن الجهود الشجاعة للقضاء على وجود تلك الجماعة الإرهابية يجب أن ترافقها بلا شك استراتيجيات لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

أصل ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون تحت الحصار في منطقة لا تبعد عن دمشق إلا مسافة قصيرة. ويمكن القول إنه من المفارقات أن الغوطة الشرقية هي ما يسمى بمنطقة تخفيف التوتر، ولكن ليس من قبيل الصدفة أنه في الأسبوع الماضي لقي العشرات من المدنيين حتفهم جراء الغارات الجوية والقصف المدفعي المستمر هناك. وليس من قبيل الصدفة أن هذه الغارات الجوية نفذها نظام الأسد بدعم من الحكومة الروسية.

إن النظام السوري يدك ذكا سكانا يائسين يتضورون جوعاً، انقطع عنهم الغذاء والدواء طوال شهور. هذه هي أحدث نسخة من استراتيجية نظام الأسد الخسيسة، التجويع والاستسلام. إن الهدف المتوخى ليس هو السلام، بل الهيمنة. ولا يحاول النظام حتى إخفاء استراتيجيته. وفي هذا الشهر سمح نظام الأسد للأمم المتحدة بإيصال شحنة واحدة فقط من المعونة إلى منطقة محاصرة. وقد ساعد إيصال هذه الشحنة ٢١ ٥٠٠ شخص، بيد أنه لم يحصل ٣٩٨ ٠٠٠ سوري غيرهم من الذين يعيشون في الغوطة الشرقية، وتوسع مناطق محاصرة أخرى على أي شيء. لم يحصلوا على أية أغذية أو أدوية، أو لقاحات. وسوف يمضون شهراً آخر في جمع أي بقايا طعام يجدونها، أو عندما لا يجدون ذلك، يمضغون أشياء مثل الحشائش أو الصحف المبللة. وعلاوة على ذلك، هناك ٢,٥ مليون من المدنيين الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها ويعانون أيضاً معاناة شديدة ويكافحون من أجل البقاء. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وبسبب استراتيجية نظام الأسد المتمثلة في حرمان معارضي السياسيين من المعونة، لم تتمكن الأمم المتحدة من تقديم المساعدة الإنسانية إلا لحوالي ٦ في المائة من السكان.

بيد أن الأزمة لا تقف عند هذا الحد. فنظام الأسد وحلفاؤه، من قبيل حزب الله، يسرقون أجزاء من المساعدة على الدوام. وقد استولوا على أكثر من ٦٣٠ ٠٠٠ من المواد الطبية من شاحنات الأمم المتحدة منذ بداية عام ٢٠١٧. إن ذلك

والإشادة بالعمل الذي اضطلع به موظفو مختلف الوكالات والمنظمات الإنسانية، الذين يعرضون حياتهم للخطر في أدائهم لعملهم.

وأخيراً، من المهم أن نلاحظ أن الحالة الإنسانية التي تمس حالياً أكثر من ١٣ مليون شخص في سوريا ينبغي حلها فحسب من خلال عملية سياسية تشمل الجميع، وأن يكون من يتفاوض بشأنها ويقوم بإبرامها هو الشعب السوري. ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده.

السيدة سيسُن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية. ولقد حذرنا وكيل الأمين العام لوكوك اليوم بشأن الظروف القاسية التي يعاني منها المجتمع المحلي المحاصر في الغوطة الشرقية. وحذرنا بشأن الأطفال الذين هم على فراش الموت بسبب سوء التغذية الحاد والشديد، وبسبب مئات المرضى الذين هم في أمس الحاجة إلى إجلاء لعلاجهم إنقاذاً لحياتهم.

وفي الواقع، أنه ما انفك يطلق هذه التحذيرات لنا طوال شهور. فثمة أم سورية في الغوطة الشرقية تتلاشى من أمامها الخيارات. وتفيد التقارير بأن تلك الأم دخلت مستوصفاً في الآونة الأخيرة. وكانت تبكي عندما جاءت بأطفالها الأربعة الذين يعانون من سوء التغذية لعلاجهم. ولكن ما قالته تلك الأم لطبيب المستوصف كان من المفزع سماعة، حتى بالنسبة لطبيب يعمل في خضم أحد أسوأ مناطق الحرب في العالم. لقد قالت الأم أن كل ما أمكنها القيام به كي يكف أطفالها الأربعة عن الصراخ هو إعطائهم جُزَازات مبللة من الصحف ليمضغوها. هذا هو كل ما تُرك لها - جُزَازات مبللة من الصحف لإطعام أطفالها.

ولذلك أقول لزملائي حول هذه الطاولة: في صباح الغد، عندما نلتقط صحيفة، نحتاج إلى التفكير بشأن ما تمر به هذه الأم ونذكر أن هذه مجرد أسرة واحدة. أسرة واحدة فقط من

موت. ومنذ عام ٢٠١٤، أرسلت الأمم المتحدة أكثر من ٦٦٣ قافلة عابرة للحدود، ضمت ١٦ ٨٤٤ شاحنة تحمل المعونة عن طريق المعابر الحدودية التي أقرها مجلس الأمن. وهذه المساعدات تصل إلى أكثر من مليون سوري، في المتوسط كل شهر. وأكرر، يحصل مليون شخص على المعونة نتيجة لولاية من مجلس الأمن. ولا يسعنا إلا أن نتصور عدد الأرواح التي ينقذها هذا القرار. وأعطي مثلاً واحداً فقط، ففي تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت منظمة الصحة العالمية إمدادات إلى تسعة مرافق للرعاية الصحية و ٥٦٧ ٨٠ شخصاً في عمليتي إيصال للمساعدات عبر الحدود. وقد استفاد أكثر من ٦٠٠ ٥٤٦ سوري من الوصول إلى المياه النظيفة من الشحنات عبر الحدود في تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك، نحن نتكلم عن مئات الآلاف من السوريين الذين لن يصيبهم المرض في هذا الشهر بسبب ولاية المجلس لتقديم المساعدة عبر الحدود.

ولا يمكن أن يغيب عن بالنا أن هذه المساعدة تُرصد عن كتب أيضاً. وقامت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية بتفتيش ٤٢٠ شاحنة استخدمت في ٢٠ شحنة في تشرين الأول/أكتوبر. وفي كل شاحنة، أكدت آلية الرصد أن كل عمليات الإيصال كانت إنسانية الطابع، وأبلغت السلطات السورية بما كانت تحمله وأين ذهب. وعلى الرغم من انقساماتنا حول سوريا، كانت لحظات المجلس النادرة للوحدة بشأن تقديم المساعدة عبر الحدود ذات أثر حيوي. وقد تمكنا من تنحية السياسة جانباً والتجمع لإنشاء هذه الولاية ثم تجديدها لكل من العاملين الماضيين. وعلينا أن نقف مرة أخرى مع الشعب السوري وأن نحدد هذا الإذن. فحياة عدد كبير للغابة من السوريين تتوقف على ارتقائنا إلى مستوى مسؤوليتنا عن تقديم المساعدة.

السيد نيبيريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

النظام وأتباعه من الخارجين على القانون يستولون على المعدات الجراحية والقفايزات ومعدات التصوير بالموجات فوق الصوتية، وأجهزة التهوية، وكما سمعنا جميعاً، حتى ألبان الرضع من شاحنات الأمم المتحدة، قبل أن تصل إلى السوريين المحتاجين.

ويبحثنا بعض أعضاء المجلس على إيلاء مزيد من الثقة في نظام الأسد. ويطلبون من أن نثق بأن نظام سيتيح إيصال المعونة. إنهم يتصرفون كما لو أن ذلك النظام يتخذ قرارات من أجل أفضل مصالح الشعب السوري. ولكن لماذا نتوقع إطلاقاً من نظام يسرق حرفياً أدوية المرضى أن يفعل الشيء الصحيح؟ لماذا نتوقع إطلاقاً من نظام أمضى سنوات في تجويع سورية من أجل إخضاعها أن يفعل الشيء الصحيح؟ لماذا نتوقع إطلاقاً من نظام استخدم الغاز ضد شعبه، وقصف مدنه بالقنابل الحارقة وحول المدارس والمستشفيات إلى أنقاض أن يفعل الشيء الصحيح لشعبه؟

ثمة شيء واحد واضح: وهو أن البلدان التي لها تأثير على نظام الأسد يجب أن تستخدم نفوذها. وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة لروسيا، التي هي عضو دائم في مجلس الأمن وهي الدولة التي أعلنت التزامها بالعملية السياسية السورية. ويجب علينا جميعاً أن نطالب بأن تحصل كل منطقة محاصرة وجميع المدنيين المحتاجين على المساعدة.

ولا بد لنا جميعاً أن نطالب الأسد والمليشيات المتحالفة مع النظام بالكف عن نهب المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة. وهذه رسالة بسيطة، ولكنها رسالة لم يقبلها نظام الأسد طوال تاريخ هذا النزاع على الإطلاق.

وكأعضاء في مجلس الأمن، فإننا نتحمل مسؤولية أخرى بالغة الأهمية. ففي كانون الأول/ديسمبر، سيتعين على المجلس تجديد الإذن بإيصال المساعدات عبر الحدود إلى سوريا، الذي منحه أصلاً في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). والآثار المترتبة على هذه الولاية هائلة. ولا نغالي إن قلنا إن تجديدها مسألة حياة أو

العسكرية. وما زالت الأمم المتحدة غير قادرة على الدخول إلى الرقة لإجراء تقييم. والرواية الرسمية - وهو أمر خطير للغاية - مجرد تلاعب فج يستهدف أناساً ضعيفي الذاكرة. فقبل عام، عندما انسحب الإرهابيون من ملاذهم الأخير في شرق حلب، حاول عدد قليل من أعضاء مجلس الأمن حرقاً سحب ممثلي الأمم المتحدة وشركائها بالقوة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ قرار. ثم تم ترتيب كل شيء، سواء الإجلاء أو الرصد، وتلقي ثناء كبير من العاملين في المجال الإنساني.

وتأكد لنا أن الرقة قد تحررت من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منذ مدة طويلة دون أي إجلاء منضبط أو بوادر رصد، ولكن ما يجري هناك هو الغموض بعينه. والسبب المبتذل هو أن التحالف لديه ما يخفيه عن المجتمع الدولي - أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين ودمار هائل. صورة غير جذابة تبرز من الاتصالات المتعلقة بصفقة، كما نفهم، أيرمت عندما تحررت الرقة بين تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات شبه العسكرية المتحالفة مع التحالف. ونحن نشعر بالقلق إزاء حالة الأشخاص الفارين من الرقة، المحتجزين في ظروف غير إنسانية في مخيمات مخصصة للمشردين داخلياً في منطقة تقع، بحكم الأمر الواقع، تحت سيطرة الجماعات المسلحة التي يحميها التحالف.

ووردت تقارير تفيد أن سلطات محلية مختلفة قد أنشئت في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية، بمشاركة مباشرة من التحالف، وأن ثمة تدابير للانتعاش الاقتصادي يجري التفاوض بشأنها مع تلك السلطات. وهم لا يناقشون هذه المسائل مع السلطات السورية. لقد استمعنا إلى الناس الذين أعربوا عن مخاوف لا أساس لها من أن إنشاء مناطق للتهدة يمكن أن يؤثر على السلامة الإقليمية لسوريا. وقد دأبنا على دحض هذه التلميحات. ولكن ما يفعله التحالف هو اتخاذ خطوات فعلية لتمزيق أوصال البلد. وفي الأساس، فإن الوجود الأجنبي في سوريا بشكل غير مشروع، ومع ذلك يحاول فرادى المسؤولين

إن نجحنا في القضاء على مراكز الأعصاب الإرهابية واتخاذ تدابير التهدة في إطار عملية أستانا قد مكنتنا من تحسين الحالة في سوريا إلى حد كبير. وما نحتاجه أيضاً هو إحراز تقدم على الصعيد السياسي، وزيادة المعونة الإنسانية الدولية، والمساعدة في استعادة الهياكل الأساسية للمناطق المحررة وفي إزالة الألغام. بيد أن عدم جواز محاولات وضع شروط مسبقة، وهو مبدأ نطبقه تقليدياً على الأطراف السورية المشاركة في العملية السياسية، ينطبق أيضاً على المساعدة الإنسانية المقدمة من شركائنا الدوليين.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى أن بيان ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الصادر عن رئيسي روسيا والولايات المتحدة تضمن دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى زيادة مساهماتها في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري في الأشهر القليلة القادمة. ونفس الموضوع مدرج في بيان مشترك أصدره رؤساء روسيا وإيران وتركيا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر يؤكد على المساعدة الإنسانية في إزالة الألغام لأغراض إنسانية، والحفاظ على التراث التاريخي واستعادة الهياكل الأساسية السكنية، بما في ذلك المرافق الاجتماعية - الاقتصادية. وما فتئت روسيا تدعو إلى توسيع نطاق المساعدة الإنسانية إلى سوريا ولا تقسم سكانها إلى "لنا" و"لهم". ونساعد السوريين على أساس يومي، وقد أبقينا مجلس الأمن على علم بذلك بانتظام. ومن ناحية أخرى، فإننا نرى جزاءات أحادية لا تسمح لدمشق بشراء الأدوية أو الحصول على المعدات الطبية وإصلاحها. وهذه شهادة واضحة على الموقف الحقيقي لمختلف أصحاب المصلحة الدوليين تجاه السوريين.

وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الكارثة الإنسانية في الرقة، الناجمة في المقام الأول عن العنف العشوائي للتحالف. والولايات المتحدة وحلفاؤها الرئيسيون يتخذون الآن خطوات، بما في ذلك في فضاء المعلومات، لإخفاء العواقب الخطيرة المترتبة على عملياتهم

لمعرفة أين تنتهي فعلاً. ومن المفهوم أنه بهذه الطريقة لن تذهب المساعدة إلا للمناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. لقد استمعنا إلى معلومات السيد لوكوك عن عمليات التسليم عبر الحدود، ولكنها غير كافية، ونريد أن نعرف المزيد. نريد إحاطة بشأن عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود في بداية الأسبوع المقبل تحت عنوان "أي مسائل أخرى".

ولا يمكن الإبقاء على هذه الآلية في شكلها الحالي.

فهي تشكل انتهاكا لسيادة سورية وتتناقض مع مبادئ المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ التي أقرتها الجمعية العامة. وهذا تدبير متطرف وغير مسبوق يجب إعادة تقييمه الآن.

وتساعد التغييرات الإيجابية في الحالة على أرض الواقع، بفضل عملية أستانا، على زيادة حجم القوافل عبر خط التماس. ونشجع السلطات السورية على المشاركة البناءة. وفي الوقت نفسه، لا بد من وجود نظام لتوزيع المعونة الإنسانية بغية كفاءة ألا تقع في أيدي الإرهابيين حيث يعاد بيعها إلى الشعب السوري بأسعار أعلى.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في مخيم الركبان، الواقع على الحدود مع الأردن. وحيث إن الحكومة السورية لا يمكنها الوصول إليه، فلا يمكننا أن نطلب منها القيام بالمستحيل. فهذه هي إحدى المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الأمريكي، الذي أنشأ المخيم تعسفاً في محيط قاعدة التنف العسكرية. وفي غضون ذلك، أصبحت المنطقة تشكل ثقباً أسوداً، يتدفق من خلاله الإرهابيون بحرية. ونحن على ثقة بأن شركائنا في الولايات المتحدة سيساعدون الأمم المتحدة في إعادة الحالة إلى طبيعتها في هذه المنطقة.

في الختام، نشير إلى أن التقييمات التي تشير إلى انخفاض حجم المساعدة الإنسانية المقدمة إلى المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها يلزم التحقق منها بشكل مستمر

المتشددين في الولايات المتحدة إيجاد أسس قانونية لذلك، لأنه لا وجود لها. وعلاوة على ذلك، فإننا نشهد محاولة القوات المحتلة الحصول على موطن قدم في سوريا لفترة غير محددة لا علاقة لها بجهود مكافحة الإرهاب التي يؤكدون لنا أنها هدف التحالف الوحيد.

ونسلم بأهمية تقديم المساعدة إلى سكان الرقة والمناطق المحيطة بها، فضلاً عن مئات الآلاف من المشردين الذين أجبروا على مغادرة المدينة. غير أن هذه المساعدة لا يمكن توفيرها على حساب أجزاء أخرى من البلد، بما فيها تلك التي يحررها الجيش السوري. ولكي يتمكن التحالف من التموه على إجراءاته في الرقة لصرف الأنظار، فإنه يحتاج إلى مأساة بديلة لهذا الشهر. وقد انتقلت المهمة مؤخراً إلى الغوطة الشرقية، حيث لا يزال الإرهابيون هناك ولا تزال الاشتباكات مستمرة بين مختلف الجماعات المسلحة. ونحن نعمل على إقامة اتصالات مكثفة في الغوطة الشرقية، بما في ذلك مع الجماعات المسلحة، من أجل المساعدة على حل المسائل الناشئة المتعلقة بالوصول الإنساني، ونناقش معايير الإجلاء الطبي. وهذه كلها مسائل حساسة جداً تتطلب العمل على أرض الواقع. وهناك آلية ثلاثية بمشاركة روسيا وسوريا والأمم المتحدة لديها إمكانات كبيرة، والتعاون من هذا النوع ضروري لإيجاد حلول للمسائل المعقدة. وأود أن أشير، بالمناسبة، إلى أن السلطات السورية أعلنت للتو هدنة في الغوطة الشرقية.

لقد سبق أن قلنا إنه سيتعين على مجلس الأمن إجراء مناقشة جديدة بشأن العمليات عبر الحدود في غياب الرصد السليم. والمنظمات غير الحكومية هي قائد الفرقة المساعد في هذا المجال، فيما تأتي الأمم المتحدة في دور المساعد الثاني. وشرط القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) - أن المساعدة التي ترسل عن طريق المعابر الحدودية التي تحددها يجب أن تذهب إلى كل منطقة في سوريا - غير مستوفى. وليس لدينا أي وسيلة

عملية أستانا الانتباه إلى مشكلة العدد الكبير من الأجهزة المتفجرة التي خلفها مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الأراضي المحررة من الإرهابيين. ونحث على دعم مبادرة الأمم المتحدة لتطهير تلك الأراضي. فسيتيح ذلك إزالة الذخائر غير المتفجرة وبدء العمليات الإنسانية وعودة اللاجئين إلى ديارهم. ومن شأن ضمان استمرار تقديم المساعدة الإنسانية أن ييسر ذلك، ولكن يلزم تقديم الدعم الدولي. وعليه، فإن من المهم توحيد الجهود العالمية التي تبذلها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتواصل كازاخستان دعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. ونأمل أن تُنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سياق منتدى أستانا وعملية جنيف بالكامل. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أيضاً أنه ينبغي حماية المدنيين. ولذلك، يجري العمل في عاصمة بلدنا وفي إطار عملية السلام في أستانا من أجل تعزيز التدابير الرامية إلى بناء الثقة بين الأطراف. وأصبحت الجهود موجهة الآن، على وجه الخصوص، نحو الإفراج عن المحتجزين والرهائن ونقل جثث المتوفين وتبادل المعلومات بشأن الأشخاص المفقودين. وتتمثل أولوياتنا الرئيسية في التصدي لحالات الهروب المروعة للمحتجزين والمختطفين والمفقودين وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى أي منطقة محاصرة أو يصعب الوصول إليها، بما في ذلك منطقة الغوطة الشرقية. وبصفتنا البلد المضيف لمنتدى أستانا، ستبذل كازاخستان كل جهد ممكن لضمان أن يؤدي التقدم المحرز في التهدة إلى زيادة وصول المساعدات الإنسانية. ونشكر جميع من يواصلون تقديم مساعدة إنسانية كبيرة إلى سورية عبر القنوات الثنائية والمنظمات الدولية.

وأخيراً، فإننا مقتنعون بأن الامتثال التام لاتفاق وقف إطلاق النار هو السبيل الوحيد الذي سيؤدي بصورة مباشرة إلى تحسين الحالة الإنسانية وخفض مستوى العنف. ونثني

لضمان اتساقها مع الواقع. فالمساعدات تصل إلى هذه المناطق إلا عندما يعجز القائمون على إيصالها عن ذلك لأسباب موضوعية، تتمثل في استمرار الأعمال العدائية.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا العميق، سيدي، للمعلومات المستكملة التي قدمها وكيل الأمين العام مارك لوكوك بشأن الحالة الإنسانية في سورية ونثني على جهوده.

لا تزال كازاخستان ملتزمة بجميع قرارات مجلس الأمن الرامية إلى حل المسائل الإنسانية في سورية. ونعتقد أن من المهم للغاية الحفاظ على جميع الطرائق الممكنة لإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك النظم العابرة للحدود التي لا غنى عنها لتقديم المعونة الإنسانية لملايين الناس في شمال سورية وجنوبها. ونقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بقيادة السيد لوكوك والزملاء في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المقر وفي الميدان، لإيصال الأغذية والوقود ومياه الشرب إلى المناطق المنكوبة من سورية والتي هي بحاجة إلى مساعدة عاجلة، ولتنظيم إجلاء المدنيين. كما ندعم الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر السوري ووكالات الأمم المتحدة، والتي تعمل جميعاً في ظل ظروف معقدة للغاية.

وندعم أيضاً أفراد الوحدة العسكرية الذين يضطربون بأعمال إزالة الألغام في الأراضي المحررة. وينبغي أن تركز الجهود على تهيئة الظروف اللازمة لزيادة استقرار تلك المناطق. ويشمل ذلك كفالة الامتثال لوقف إطلاق النار، بما في ذلك في مناطق تخفيف التوتر. ويجب أيضاً الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تستخدم نفوذها من أجل كفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك المساعدة في توفير المساعدة الطبية والإجلاء.

وينبغي معالجة مسألة ضمان تلقي الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين داخلياً في المخيمات للمساعدة. وتوجه

فيهم ١٩٣ طفلاً. وتدعو فرنسا مرة أخرى الدول التي لديها تأثير على النظام إلى أن تقنعه بالإذن بتمكين عمليات الإجلاء هذه. ويجب وقف الهجمات التي تُشن على المدنيين وعلى الهياكل الأساسية المدنية.

وعلى نطاق أوسع، وخارج الغوطة الشرقية، يواصل النظام سحب الأدوية والمواد الطبية من القوافل. فقد تم سحب الأدوية والمواد الطبية اللازمة لأكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص من القوافل خلال الشهر الماضي. وفي المجموع، تم سحب أكثر من ٦٣٠ ٠٠٠ دواء منذ بداية العام. وسبق أن سنحت في المجلس فرصة للتنديد بقوة بتلك الممارسة التي تمثل أمراً غير مقبول بالمرّة.

ومن غير المقبول بنفس القدر استمرار القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية في سورية. وتقرير الأمين العام واضح. فلم تؤد مناطق تخفيف التوتر إلى حدوث تحسن حقيقي في وصول المساعدات الإنسانية. ولا يزال يتم رصد انتهاكات للقانون الإنساني. ولا تزال المساعدة الإنسانية عبر خطوط المواجهة محدودة إلى حد كبير على الرغم من إنشاء آلية تنسيق ثلاثية. وفي المتوسط، لم يتمكن سوى ٢٦ في المائة من الأشخاص المستهدفين في عام ٢٠١٧ من الاستفادة منها في كل شهر، ولم يتمكن سوى ١٠ في المائة من الاستفادة منها في تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال هناك عقبات أمام تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك، في جملة أمور، العديد من القيود البيروقراطية التي تم توثيقها والإبلاغ عنها على النحو الواجب.

ولا يمكننا أبداً التأكيد بما فيه الكفاية على أن الأولوية تكمن في ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وكامل وفوري ودون عوائق في جميع أنحاء الأراضي السورية. وأي عقبة أمام إيصال المساعدات الإنسانية أمر غير مقبول ويجب شجبه وإدانتها بحزم. وتدعو فرنسا الدول الضامنة لمناطق تخفيف التوتر إلى ممارسة كامل مسؤولياتها من أجل إنهاء العنف وضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين دون عوائق.

على الجهود التي تبذلها الجهات المعنية في عملية أستانا وسائر الأطراف المهتمة من أجل تحقيق هذا الهدف. بيد أننا نشدد على أنه ما من مبادرة تهدف إلى إحلال السلام في مناطق النزاع في العالم يمكن أن تكون ناجحة وفعالة دون دعم مجلس الأمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية، وأن أؤكد مدى قلق فرنسا إزاء التطورات الأخيرة في الحالة الإنسانية في سورية. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط أساسية في رأينا، وهي: الوضع الحرج لسكان الغوطة الشرقية المحاصرين من دون مساعدة إنسانية؛ والهجمات على المستشفيات والمرافق الطبية؛ واستمرار القيود المفروضة على الحصول على المساعدات الإنسانية في سورية.

أولاً، لقد فرض النظام السوري حصاراً حقيقياً في الغوطة الشرقية، جعل الشعب السوري حبيساً. ولقي العشرات من المدنيين حتفهم في الأيام الأخيرة، ضحايا للقصف المكثف من قبل النظام الذي يواصل استخدام المجاعة كوسيلة من وسائل الحرب. ولم يصدر إذن بدخول أي قافلة تابعة للأمم المتحدة مدينة دوما منذ تلك التي أرسلت إلى هناك في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ويكابد السكان، الذين أنهكوا جراء الحصار المفروض لأكثر من أربع سنوات في تجاهل للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني، كل أنواع المعاناة.

والأرقام الأخيرة التي أبلغت عنها منظمة أطباء بلا حدود غير الحكومية في الغوطة الشرقية تثير الرعب. فقد عاجلت المستشفيات التي ترعاها المنظمة ٥٧٦ جريحاً وسجلت ٦٩ حالة وفاة في المدة بين ١٤ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وشكل النساء والأطفال ربع هؤلاء الضحايا. وعلاوة على ذلك، وكما أكد تقرير الأمين العام (S/2017/982)، فإن النظام لا يزال يرفض تقديم الإذن اللازم لإنجاز عمليات الإجلاء الطبي الطارئة. وهناك أكثر من ٤٧٠ شخصاً متضررين من ذلك، بمن

السيد المنذر (سورية): سيدي الرئيس، لقد اطلعت حكومة بلادي على التقرير الشهري الـ ٤٥ (S/2017/982) للسيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وهي إذ تلاحظ ما تضمنه التقرير من تحسينات، فإنها ما تزال تتطلع إلى أن تعكس التقارير القادمة الحقائق على الأرض وبأسلوب موضوعي وشفاف ومهني.

وفي هذا السياق، فإن حكومة بلادي تتطلع إلى الزيارة المزمعة للسيد وكيل الأمين العام إلى سورية خلال شهر يناير/كانون الثاني المقبل، وهي ستبقى منفتحة على تصحيح مسار العلاقة وردم فجوة الثقة التي أفرزتها بعض الممارسات الخاطئة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال الفترة الماضية. ونشدد في هذا المجال على ضرورة أن يكون عمل المكتب في منأى عن المعايير المزدوجة والتسييس، وألا يخضع للضغوطات التي تمارسها حكومات بعض الدول دائمة العضوية في هذا المجلس بهدف استغلال الملف الإنساني كأداة ضغط ضد الحكومة السورية.

وفي ذات السياق، فإن حكومة بلادي تشدد على ضرورة أن ينطلق معدو التقرير الشهري من قاعدة احترام مضامين القرارات الأممية ذات الصلة، وفي مقدمتها الالتزام الكامل باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها وتقديم الدعم الإنساني في سورية دون تسييس أو انتقائية.

لقد وجهنا يوم الإثنين الماضي رسالة رسمية إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن تتضمن موقف الحكومة السورية من التقرير الحالي. غير أني أود الإشارة إلى النقاط الرئيسية التالية.

لا يزال التقرير الحالي - وعلى غرار سابقه - مشوباً بعبء جسيم يتمثل في اعتماد معديه على مصادر مسيسة وأخرى مفتوحة لا مصداقية لها في حين يستمرّون في تجاهل المصادر السورية الحكومية الموثوقة. وتأسف الحكومة السورية لحديث معدّي التقرير عمّا يسمونه وجود عوائق إدارية وقيود متعمّدة يدّعون أنها تقيد إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير المستقرة. إن حكومة بلادي، وعلى الرغم من استمرار

لا تزال المساعدة عبر الحدود ضرورية تماماً للاستجابة الإنسانية في سورية. وقد حصل ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص على هذه المساعدة خلال الشهر الماضي. ومنذ إنشاء آلية الرصد عبر الحدود في تموز/يوليه ٢٠١٤، قدمت الأمم المتحدة مساعدة إنسانية وصحية هامة، فضلاً عن العلاج الطبي للملايين السوريين، من خلال هذه القناة.

ويتناول المجلس قريباً تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وندعو إلى إظهار الوحدة والمسؤولية لحماية هذا الإنجاز الرئيسي. فمن الحيوي حقاً - بالمعنى الحقيقي للكلمة - ضمان الوصول إلى المحتاجين على أسرع نحو ممكن. لذا يمثل تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا. ويتطلب الوضع الحرج أكثر من أي وقت مضى أداة فعالة لوقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء الإقليم، مع آلية رصد حقيقية وفرض جزاءات على الانتهاكات. إن القصف المستمر يجعل العمليات الإنسانية أكثر صعوبة. ولذلك ندعو الجهات الضامنة إلى بذل قصارى جهدها لكفالة التنفيذ الفعال.

بدأت أمس في جنيف جولة جديدة من المحادثات السورية، وأذكر أن وقفاً دائماً للاقتتال وتحسّناً في الحالة الإنسانية سيتوقف حصرياً على الحل السياسي، تبعاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). إن وساطة الأمم المتحدة، مع دعمنا كله وعلى الرغم من خلافاتنا، هي الطريق الوحيد لتحقيق الانتقال الديمقراطي عن طريق التفاوض. ونؤكد من جديد دعمنا للمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا.

وخيراً، نؤكد بقوة مجدداً دعم فرنسا المستمر للعمليات الإنسانية، ولكن لا جهود إعادة الإعمار ولا طلبات المساهمات المالية لهذا الغرض ستكون منطقية حتى يتم التوصل إلى حل سياسي دائم في سورية، بدعم من الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

إننا نؤمن بأن ما يُبديه وكيل الأمين العام الجديد ومساعدوه هنا وفي سورية من رغبة بفتح صفحة جديدة من العمل المهني الجاد ومن التعاون مع الحكومة السورية إنما يتناقض مع استمرار معدي التقرير في إيراد مزاعم لا أساس لها من الصحة تُروّج للمساعدات عبر الحدود، وتُسيء لصورة الحكومة السورية أو تتجاهل جهودها، وتُخدم بالنتيجة أهدافاً سياسية لبعض الدول ذات النفوذ السليبي في مجلس الأمن، من بينها الترويج لمزاعم وجود حاجة ماسة لتمديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

كما تؤكد حكومة بلادي على ضرورة عدم تعاطي موظفي الأمم المتحدة العاملين في سورية مع أي كيانات انفصالية، أو مع ما يُسمّى مجالس محلية غير شرعية أو جمعيات أهلية غير مرخصة، وتُحذّر من أن الكثير من هذه الكيانات يرتبط بعلاقات وثيقة تصل إلى درجة التبعية مع المجموعات الإرهابية المسلحة. كما تدعو الأمم المتحدة ووكالاتها للامتناع عن استخدام معبر فيش خابور باعتباره معبراً غير شرعي تستخدمه جهات ومنظمات دخلت عبره إلى الأراضي السورية بطريقة غير شرعية.

ما تزال الحكومة السورية قلقة من إصرار معدي التقرير الشهري على التضخيم والمبالغة في استخدام مصطلح المناطق المحاصرة، وعلى إيراد معلومات مضللة عند الحديث عن الوضع في الغوطة الشرقية في ريف دمشق. إن المدنيين في الغوطة الشرقية يتعرضون في حقيقة الأمر إلى حصار داخلي تفرضه التنظيمات المسلحة المختلفة المواجهة فيها، التي تستغل المدنيين وتستخدمهم دروعاً بشرية، وتستولي على المساعدات الإنسانية وتحتكرها وتوزّعها على مناصريها فقط، أو تبيعها للمحتاجين بأسعار باهظة، على غرار ما كان يحصل سابقاً في أحياء حلب الشرقية.

ومن ناحية أخرى، تطالب حكومة بلادي معدي التقرير بالشفافية والوضوح، فيما يتعلق بتحميل ما يسمى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، تحميل هذا التحالف المسؤولية عن الدمار الذي لحق بمدينة الرقة، وعن

المجموعات الإرهابية المسلحة بقصف المدن والمناطق السكنية وبالتصعيد وارتكاب الخروقات في مناطق خفض التوتر، تقدّم كل التسهيلات الممكنة لإيصال هذه المساعدات عندما تكون موجهة لمستحقيها من المواطنين السوريين، وعندما يتم الترتيب لها وفقاً للقوانين والأنظمة السورية النافذة.

وأشير في هذا السياق إلى ما ورد في التقرير عن أن الأمم المتحدة نجحت في إيصال مساعدات إنسانية إلى ملايين المحتاجين داخل سورية، وهو إنجاز ما كان ليتم لولا التعاون والتنسيق والدعم المقدم من الجمهورية العربية السورية ومؤسساتها. وفي هذا السياق، فإنني أذكر السادة أعضاء المجلس بأن آلية التعاون الثلاثية التي تم إنشاؤها في شهر سبتمبر/أيلول الماضي، والتي تضم الحكومة السورية والجانب الروسي الصديق والأمم المتحدة، تعمل بشكل فعّال ودوري على تلافي الثغرات والعوائق بما يسهل تنسيق وتعزيز الوصول الإنساني. وقد حققت هذه الآلية نتائج إيجابية خلال الفترة الماضية.

وفي المحصلة، فإننا نطالب معدي التقرير بأن يطلعوا الدول الأعضاء على الأرقام الحقيقية والبيانات التي تعكس ما تحقق مؤخراً من تقدّم ملموس في إيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها كنتيجة لتحرير الحكومة السورية وحلفائها معظم الأراضي السورية من رجس الإرهاب.

إن الحكومة السورية ما زالت تأسف لإصرار معدي التقرير على الترويج للمساعدات المرسلّة عبر الحدود، وهي تؤكد على أن معظم هذه المساعدات ما يزال يقع بيد الجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة في المناطق المستهدفة. وإلا فمن يفسّر استمرار معاناة المدنيين في تلك المناطق نتيجة قيام هؤلاء الإرهابيين بالسيطرة على المواد الغذائية والحياتية اليومية وقيامهم ببيعها لهؤلاء المحتاجين بأسعار خيالية لا طاقة لهم بها. كما تُذكر حكومة بلادي بأن معابر باب الهوى وباب السلامة والرمثا الحدودية هي ذات المعابر التي يتم عبرها تهريب السلاح والعتاد إلى هذه الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية.

أخيراً، إن الجمهورية العربية السورية ترفض دعوة الأمين العام لإحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتؤكد أن لا ولاية لهذه المحكمة للنظر في الأوضاع في سورية، وأن هذه المحكمة فقدت في الأساس أي مصداقية لها بعد أن باتت مجرد أداة سياسية لتطبيق قانون القوة بدلا من قوة القانون، كما ترفض الجمهورية العربية السورية دعوة الأمين العام إلى التعاون مع ما يسمى آلية التحقيق الدولية المستقلة والمحايدة، وتدعو الدول الأعضاء إلى التعمق في قراءة الوثيقة الصادرة تحت الرمز A/71/799، وهي الرسالة الموجهة من وفد بلدنا الدائم إلى الأمين العام والتي أثبتت العيوب القانونية الجسيمة التي شابته قرار الجمعية العامة الذي أنشأ هذه الآلية غير الشرعية التي لا تعترف بها حكومة بلادي، وحكومات العديد من الدول الأعضاء. وتدعو الجمهورية العربية السورية وكيل الأمين العام إلى التركيز بكل شفافية ومهنية على تحسين العلاقة مع الجمهورية العربية السورية، ودعم وتعزيز التنسيق والتواصل معها، وعلى تحصين الملف الإنساني من الضغوط السياسية والاعتبارات الخارجية التي تحاول حكومات بعض الدول ذات النفوذ فرضها على الهيئات الأممية، العاملة في المجال الإنساني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد المزيد من الأسماء المدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١١.

المجازر التي ارتكبتها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، في مدينة الرقة وفي مناطق سورية أخرى، والذين بلغ عددهم بالمئات من الضحايا وأسفر عن تدمير الكثير من التجمعات السكنية منها مدينة الرقة التي دمرت بالكامل على يد ما يسمى بالتحالف الدولي، وعن استخدام هذا التحالف للأسلحة المحرمة دوليا، وبشكل خاص الفوسفور الأبيض، وهي أعمال حربية غير شرعية تشكل في مجملها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان.

كما تطالب حكومة بلادي معدي التقرير بالشفافية والمصداقية، من خلال النص صراحة في تقاريرهم المقبلة على الآثار السلبية العميقة للإجراءات القسرية الاقتصادية أحادية الجانب، التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى على سورية، والتي طالت حتى أنشطة وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الأجنبية، العاملة في سورية، وأدت إلى وقف عدد من مشاريعها الحيوية للاستجابة لاحتياجات السوريين، كما تطالب حكومة بلادي معدي التقرير بعدم الاكتفاء بالإشارة إلى نسبة التمويل، وتدعوهم إلى الحديث المباشر والصريح عن عدم وفاء المانحين بالتزاماتهم المالية وعن فرض بعضهم شروطا سياسية لتمويل المنظمات الدولية العاملة في سورية، وعرقلة دعم الخطط الحكومية الرامية إلى إعادة تأهيل البنى التحتية وعودة المهجرين إلى مناطقهم بعد أن يتم إعادة الأمن والاستقرار إليها.